الأمم المتحدة

A/HRC/19/52

الجمعية العامة

Distr.: General
19 December 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنميـــة عن أعمال دورته الثانية عشرة (جنيف، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)

الرئيسة - المقررة: تامارة **كونانياكام** (سري لانكا)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	تنظيم أعمال الدورة	٤-٧	٣
ثالثاً –	ملخص المداولات	٨-٣٠	٤
	ألف – البيانات الافتتاحية	٨-١٦	٤
	باء – استعراض التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية	١٧-٣٠	٩
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٣١-٣٤	١٦

المرفقات

الأول –	جدول الأعمال	١٨
الثاني –	List of attendance	١٩

أولاً- مقدمة

١- أنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٢/١٩٩٨ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٩/١٩٩٨. وأُنيطت بالفريق العامل ولاية رصد واستعراض التقدم المحرز في ترويج الحق في التنمية وتنفيذه، كما هو موصوف في إعلان الحق في التنمية، على الصعيدين الوطني والدولي، وتقديم توصيات في هذا الشأن، علاوة على تحليل العقبات التي تعوق التمتع به كاملاً والتركيز كل عام على التزامات محددة في هذا الإعلان؛ واستعراض التقارير وأي معلومات أخرى تقدمها الدول، ووكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بشأن العلاقة بين أنشطتها والحق في التنمية؛ وتقديم تقرير عن مداولاته في كل دورة إلى لجنة حقوق الإنسان يشمل المشورة المقدَّمة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن إعمال الحق في التنمية ويقترح برامج ممكنة للمساعدة التقنية بناءً على طلب البلدان المعنية بهدف تعزيز إعمال الحق في التنمية.

٢- وقرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ٣/٩ تجديد ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية إلى أن يستكمل المهام المسندة إليه بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٤، وأن يعقد الفريق العامل دورات سنوية تستغرق كل دورة خمسة أيام عمل ويقدم تقاريره إلى المجلس.

٣- وعليه، عقد الفريق العامل دورته الثانية عشرة في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ثانياً- تنظيم أعمال الدورة

٤- انتخب الفريق العامل بالتزكية تامارا كونانياكام (سري لانكا) رئيسة - مقررة، أثناء الاجتماع التنظيمي الذي عقده في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥- وافتتحت الرئيسة - المقررة الدورة الثانية عشرة للفريق العامل واختتمتها. وألقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بياناً افتتاحياً[(١)].

٦- ونظر الفريق العامل في اجتماعه الأول المعقود في ١٤ تشرين الثاني/يناير ٢٠١١ في جدول أعماله (A/HRC/WG.2/12/1) وأقرّه بصيغته المعدَّلة (انظر المرفق الأول). كما أقرّ برنامج عمله.

(١) للاطلاع على نص البيان انظر http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/12thSession.aspx.

٧- ونظر الفريق العامل، أثناء الدورة، في تقارير الرئيسة - المقررة التي تضمنت موجزات توليفية للورقات الواردة من حكومات ومجموعات حكومات ومجموعات إقليمية وكذلك الإسهامات الواردة من الجهات المهتمَّة الأخرى وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٥ (A/HRC/WG.2/12/2 و12/3). وكان معروضاً على الفريق العامل موجز حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع "سبيل المضي قدماً في إعمال الحق في التنمية: بين السياسات والتطبيق" (A/HRC/WG.2/12/4) المقدَّم وفقاً لقرار المجلس ١٦/١١٧.

ثالثاً- ملخص المداولات

ألف- البيانات الافتتاحية

٨- تحدثت مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز، فهنأت الرئيسة - المقررة بانتخابها ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على حضورها افتتاح الدورة. وأشارت مصر إلى أن الفريق العامل قرر، عند تلقّيه نتيجة أنشطة فرقة العمل، في دورته الحادية عشرة، إدراج المناقشات مجدداً في السياق الحكومي الدولي لإنعام التفكير، بينما قدّمت الحكومات ومجموعات الحكومات والمجموعات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية آراءها وتعليقاتها على العمل الذي أنجزته فرقة العمل. وكانت هذه الآراء والتعليقات موضوع مناقشات الدورة الحالية. وبادرت حركة عدم الانحياز إلى تحسين المعايير والمعايير الفرعية التي قدَّمتها فرقة العمل وفقاً لمواد "الإعلان". ويجب التشديد على أن الإعلان يمثل الإطار المرجعي والأساس الوحيد للمناقشات ولإعداد معايير إعمال الحق في التنمية. وأكّدت حركة عدم الانحياز مجدّداً وجوب تطوير هذه المعايير في شكل صك دولي ذي طبيعة ملزمة قانوناً بشأن الحق في التنمية. وعند رصد إعمال الحق في التنمية وكفالته، يلزم القيام بتقييم نزيه لأثر التنمية وللاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بها على الصعيدين الوطني والدولي. وستكون المعايير المستنبطة هنا بمثابة أداة قياس تقييمات الأثر فضلاً عن مساهمتها التشريعية المحتملة. كما دعت حركة عدم الانحياز أيضاً مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التفكير في الحق في التنمية بصفة منفصلة ومستقلة في إطار الأولويات والاستراتيجيات المواضيعية للمفوضية في الخطة الإدارية الاستراتيجية القادمة.

٩- وأخذت عدة وفود الكلمة فضمّت أصواتها إلى البيان الذي ألقته مصر. وأشارت كوبا إلى الحق في التنمية بصفته إحدى أوكد أولويات البلدان النامية، ويُمثل وفقاً لما أكده إعلان وبرنامج عمل فيينا حقاً من حقوق الإنسان للجميع غير قابل للتصرف. وثمة اتجاهات برزت مؤخّراً بشأن إعادة تعريف الحق في التنمية، وقصْره على الأبعاد الوطنية وتفادي المسؤولية التاريخية، وهي اتجاهات يجب التصدّي لها. وكثيراً ما تعوق الجهود المحلية الإجراءات الدولية التي تخرج عن السيطرة الوطنية وتولِّد عوائق تنتهك الحق في التنمية. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن العوائق مثل العقوبات التي تُفرض على بلدان الجنوب من جانب واحد، والأزمات العالمية الخطيرة، والنظام الرأسمالي الافتراسي والحرمان من الموارد الاقتصادية، جميعها

عناصر تعوق إعمال هذا الحق. وأشارت نيبال تحديداً إلى الطوارئ الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وذكّرت ببرنامج عمل اسطنبول الذي اعتُمد مؤخراً، مستلهماً من الأهداف الأساسية المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ ومن الحاجة إلى دعم أقل البلدان نمواً، وبخاصة في مجال قدراتها البشرية والمؤسسية وتوفير العمل اللائق للجميع. وتحدثت قطر عن المنظور الوطني الشامل لعام ٢٠٣٠ الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة القائم على أربع دعائم مع المحافظة على التقاليد أيضاً. وأشارت باكستان إلى الصعوبات المتعلقة بإيجاد أرضية مشتركة قائمة على المبادئ، وأشارت إلى محاولات إضعاف الإعلان والإطار الدولي بصفة خاصة بدلاً من التأسيس على تنفيذ الإطار. وبينما تقع المسؤولية الأساسية على الدول، فقد تلاشى مغزى هذه المسؤولية دون حيز للسياسات. وركّزت تايلند على نهج لتحقيق التنمية محوره الإنسان، وعلى نهج متوازن وشامل. وعلى الصعيد الوطني، يتطلب ذلك سياسات إنمائية فعَّالة، ومشاركة الجميع واحترام الحقوق كافة وتعميم مراعاتها في جميع الإجراءات الإنمائية. ويعني ذلك، على الصعيد الدولي، إزالة جميع العوائق، والتعاون الدولي والشراكة العالمية. وأشارت الفلبين إلى أنه إذا كان الحق في التنمية محفوظاً وموضع احترام فعلي بصفته من حقوق الإنسان الأساسية، وإذا انضمت الدول والمجتمع الدولي إلى مبادئ الإعلان وطبقتها، لكان العالم مكاناً أفضل، ولكنّا في وضع أفضل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واحتُرمت حقوق الإنسان للجميع وحميت بصورة أفضل. وشدَّدت إندونيسيا على أنه بعد ٢٥ عاماً من اعتماد الإعلان، حان الوقت للمضي قدماً بالرغم من التحديات المتعدّدة الأشكال والمترابطة التي تواجهها البلدان المتقدمة والنامية على السواء في إعمال الحق في التنمية. وينبغي للفريق العامل أن يُعزِّز بُعد الحماية الاجتماعية التي تستهدف أشد الشرائح ضعفاً، ولا سيما الفقراء.

١٠- وتحدثت السنغال، نيابة عن المجموعة الأفريقية، فأكدت مجدداً التزام المجموعة الثابت بالحق في التنمية. وأضافت أن هذا الحق بديهي جداً ولا تحتاج قيمته إلى إثبات. فقد استُنبط مفهوم هذا الحق في أفريقيا وكان أساسياً لإعمال جميع الحقوق الأخرى. وفي هذا الصدد، أشارت السنغال إلى المادتين ٢٢ و٢٤ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. فبعد ربع قرن، يجب وضع حد للتردد والجدل واتخاذ إجراء عملي ملموس لإعمال هذا الحق الخامل. وشملت البيانات التي ارتبطت بموقف المجموعة الأفريقية بياناً ألقاه المغرب، ركّز فيه على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المسؤوليات الوطنية والدولية وعلى عدم إمكانية استيفاء الاحتياجات الإنمائية المحلية إلاّ عن طريق التعاون وبناء القدرات والمساعدة التقنية المقدَّمة من المجتمع الدولي. وركّز المغرب أيضاً على أن الحق في التنمية حق اقتصادي واجتماعي وثقافي إلى حد كبير، واعتبر أن أي محاولة لتجاوز ذلك لن يُضمَن لها النجاح ولن تكون السبيل السّوي للمضي قُدماً في إعمال هذا الحق. وأضاف الوفد المغربي أن الإشارة إلى عدم تجزئة الحقوق بهدف المناورة ببعض المفاهيم السياسية واستغلالها، مثل تقرير المصير، ستقوض بالتأكيد العملية بأكملها. فقد أفادت الجزائر بأنه من الحيوي مراعاة الآثار التشريعية لهذا الحق، وأشارت في الوقت نفسه إلى انعدام الإرادة السياسية أو البيئة الممكِّنة للتنمية.

١١- وكرّر الاتحاد الأوروبي تهانيه إلى الرئيسة - المقررة على انتخابها وكذلك على استمرار دعمها البناء لنشاط الفريق العامل. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بقوة بتحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر؛ وتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وكفالة الأمن، ومنع النزاعات وتسويتها؛ وتشجيع الحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين، والتنمية البشرية، والمساءلة والعولمة العادلة. وكرّر الاتحاد الأوروبي اعتراضه على وضع معيار قانوني دولي ذي طابع مُلزِم، وأعرب عن دعمه للحق في التنمية عن طريق إعداد معايير أداء ومؤشرات للدول لتمكين الأفراد بصفتهم عناصر نشطة في عملية التنمية. وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإعمال الحق في التنمية. وعندما تُقيَّم وتُنقّح المعايير والمعايير الفرعية على النحو الواجب، ينبغي عندئذ وضع الأدوات المناسبة، مثل المبادئ التوجيهية أو النماذج أو القوائم المرجعية، من أجل مساعدة جميع الجهات المعنية وآليات حقوق الإنسان وإجراءاتها على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذا الحق وتعميم منظور اعتبارات الحق في التنمية في عملها وسياساتها وبرامجها. وينبغي صياغة المعايير الفرعية والمؤشرات بطريقة تمكِّن من تطبيقها على جميع البلدان؛ ويلزم تقديم مزيد من التوضيح على مستويات المسؤولية الثلاثة التي حدّدتها فرقة العمل؛ ويلزم كذلك توضيح مسألة الشراكة العالمية من أجل التنمية، بصيغتها الواردة في الهدف الإنمائي ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢- وأشارت إيطاليا، وقد ضمت صوتها إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، إلى أنه ينبغي اعتماد نهج متكامل يتصل بالحق في التنمية، وهو نهج يحقق التوافق بين العناصر الأساسية مثل قدرة البلدان على إدارة شؤونها الوطنية والتعاون الدولي. ومن منظور أوسع نطاقاً، تتكبد البلدان النامية خسائر بسبب فقدان الخبرات والقدرات الوطنية بصورة متكررة. وبينما يجب كفالة معاملة المهاجرين باحترام حقوقهم الإنسانية في بلدان المقصد، فإن من المهم أيضاً ضمان كيفية توفير الفرص لهم في بلدانهم الأصلية. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، أدت الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية إلى ارتفاع مستوى الفقر وإلى تقليص الموارد المالية المخصصة للتعاون الدولي بصورة واضحة. ويلزم تحويل التحديات إلى فرص الاستثمار في أدوات جديدة مثل المشاريع الاجتماعية التي تضعها الشركات، والمساعدة المقدمة للنهوض بالتجارة، والشراكات بين السلطات المحلية في مختلف البلدان ووضع صياغة جديدة للتعريف الحالي للحوكمة العالمية. وثمة أهمية لنزع السلاح تتمثل في إمكانية تخصيص الموارد الموفَّرة من ذلك إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعربت ألمانيا عن دعمها للتقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية باتخاذ تدابير ملموسة ونُهَج مثمرة. ويشمل الحق في التنمية عدَداً كبيراً من الأهداف مثل الأمن ومنع النزاع وحسن الإدارة. وأشارت ألمانيا بالخصوص إلى حقوق الإنسان المتمثلة في الحصول على المياه والإصحاح والسكن اللائق وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية. وينبغي أن تركّز الجهود في هذه المجالات وأن تُدْعَمَ لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣- وأشارت النرويج إلى الوثائق الموضوعية المعروضة على الفريق العامل بصفتها إشارة إلى رغبة الدول من جميع المناطق في المساهمة الإيجابية في إعمال الحق في التنمية. وأكّد الوفد التزامه بالحق في التنمية، ورحّب بجميع الجهود المبذولة لتحويل الحق في التنمية من مناقشة أكاديمية وسياسية إلى استنباط معايير تنفيذية للتطبيق. وتتوازى أهمية ذلك مع الجهود المبذولة لتهيئة بيئة ممكِّنة وإطار عمل مؤاتٍ لإعمال حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية. وهناك العديد من مجالات السياسات في البلدان المتقدمة لها تأثير في الحدّ من الفقر في العالم النامي ولذلك فإن اتساق السياسات يكتسي أهمية حيوية. وذكّرت الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها المُعلن في حلقة النقاش المعقودة أثناء الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان وأكدت مجدداً وجوب أن يكون الحق في التنمية عامل توحيد لا عامل تفريق. واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على الفريق العامل إدراج توصياته في عملية الأهداف الإنمائية للألفية بدلاً من وضع عملية موازية أو تكرار العمل. وينبغي التزام الحذر في كيفية استغلال النتائج التي توصّلت إليها فرقة العمل. وينبغي لتطبيق المعايير أن يركِّز على المستوى الوطني وعلى الكائن البشري. وأكد الوفد مجدداً عدم استعداده للانضمام إلى توافق في الآراء بشأن إمكانية التفاوض في اتفاقية دولية مُلزِمة تتناول هذا الموضوع.

١٤- وأشارت البرازيل إلى أن المأزق الذي نتردى فيه على الصعيد الحكومي الدولي والتحدي الذي نواجهه هو تحد سياسي، وما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية للمضي قدماً، بيد أن السؤال المطروح هو إلى أين؟ وثمة استقطاب لكيفية فهمنا للحق في التنمية؛ وينبغي لجميع الأطراف على اختلاف اتجاهاتها السياسية أن تتفادى الوقوع في فخ نقاش الحرب الباردة. فالمسألة لا تتعلق بالحق في التنمية فقط بل كذلك بإعلان وبرنامج عمل فيينا وبالرسالة التي توجهها إلينا الشوارع. وإذا تمكنا من تعريف الحق في التنمية، فهو كنظام ديمقراطي يحقق الاندماج الاجتماعي. واعتبرت هندوراس، انطلاقاً من أن سنة الاحتفال بذكرى الإعلان هي مناسبة هامة للتفكير في مسارات عمل جديدة، ورأت أن الحق في التنمية مسألة مشتركة، تشمل أمن المواطن. ويمثل ذلك شغلاً شاغلاً، يتطلب إيجاد فرص للشباب. ودعت كوستاريكا الفريق العامل إلى التخلي عن مواقفه التقليدية والتركيز على اتساق السياسات. وشدّدت على أهمية تخصيص الموارد. وركّزت على أهمية التنمية المستدامة والصلة بين نزع السلاح والتنمية. وأشارت إلى حل جيشها كمؤسسة دائمة منذ ما يربو على ستين عاماً خلت.

١٥- وأكدت الصين مجدداً أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتصرف ويعتبر إعماله مهمة طويلة وشاقة. ولم تؤدّ الأزمات والكوارث المتعددة وانعدام الاستقرار إلا إلى جعل تحقيق الأهداف الدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية أكثر عسراً. وعلى المجتمع الدولي أن يركز على مجالات العمل الهامة مثل توثيق التعاون الدولي وإقامة نظام دولي عادل وشامل وإضفاء صبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية، وحماية الفئات المستضعفة مع التركيز على النساء والأطفال والمعوقين وتكافؤ الفرص والتخلي عن

المواجهة السياسية واللجوء بدل ذلك إلى الحوار والتخلص من العقوبات. وأفادت جمهورية كوريا بأننا نحتاج إلى نتائج عملية ومفيدة. فالحق في التنمية متعدد الأبعاد ومترابط مع الحقوق الأخرى؛ وهو شرط مسبق ونتيجة في الوقت نفسه. وتتيح المعايير الحالية مراجع جيدة، وذلك بالرغم من بعض التداخل والحاجة إلى تعميق تحليل بعض النقاط. وتحدثت تركيا عن التحديات الناجمة عن العولمة التي تتطلب تعزيز التعاون الدولي وأشارت إلى وجاهة الحق في التنمية لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١.

١٦- وركز المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية وعدة منظمات غير حكومية داعمة للسكان الأصليين والشعوب الأصلية على أهمية إدماج تقرير المصير في تفعيل الحق في التنمية. ذلك أنه لا يمكن تحقيق الطابع العالمي والترابط دون إدماج وتطبيق تقرير المصير الذي ينطبق على السكان بمن فيهم السكان الأصليون بصفتهم أفراداً من مجموعة يحق لهم أن يتولوا مقاليد الحكم. ولا ينبغي عزل السكان الأصليين وقصرهم في ممارسة حقوقهم بصورة تقليدية على نحو ينكر حقهم في التنمية بصفتهم شعوباً؛ ووحد السكان الأصليون أنفسهم رهينة آليات حقوق الإنسان القائمة التي تنظر نظرة ضيقة إلى مسألة تقرير المصير. ولا تؤدي العملية الحكومية الدولية المعنية بالحق في التنمية إلى مشاركة المجتمع المدني؛ ويجب أن يكون للشعوب والسكان الأصليين الذين يمنحون الحق في تقرير المصير مستوى أعلى من المشاركة، وينبغي أن تكون هذه المشاركة جامعة، تشمل المنظمات غير الحكومية التي لا تحظى بمركز المراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع الشعوب. وشددت "هيئة الإنسانية الجديدة" على أن المرحلة الهامة في تعزيز التنمية تتمثل في الإبقاء على منظور منفتح على معنى للتنمية أوسع نطاقاً وجعل الكائن البشري مسيطراً على هذا الحق. وأيدت المنظمات غير الحكومية إجراء حوار عملي ومنفتح على الحق في التنمية. ورحبت مؤسسة فريدريش إيبرت بتعامل الفريق العامل بصورة ملحوظة مع الأنشطة التي تطلع بها فرقة العمل. وتنخرط المؤسسة بنشاط في سنة إحياء ذكرى الإعلان هذه، انطلاقاً من الندوة التي عقدتها في برلين، ودعم تقديم إفادة إلى هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار هذه الهيئات، وتنظيم تظاهرة جانبية للوقوف على واقع الحق في التنمية أثناء الدورة الحالية للفريق العامل. وأفاد المركز الدولي للتجارة والتنمية بأن التقشف الاقتصادي وحالة الفقر العامة وشح موارد القطاع العام أدت إلى إعادة صياغة مفهوم التنمية. واعتبرت هيئة الكرامة الدولية أن إحياء ذكرى الإعلان مناسبة هامة تحث الجميع على التفكير والتعلم واتخاذ مبادرات جديدة. فالحق في التنمية أداة أخلاقية وسياسية موثوقة بسبب تركيزها على مبدأ الاستدامة واتباع نهج للتنمية قائم على حقوق الإنسان. وسعت هيئة الكرامة الدولية لتحليل أسباب التفاوت الكامنة في صلب المشاكل الإنمائية وأشارت إلى الممارسات التمييزية وعدم تكافؤ توزيع السلطة التي تعوق التنمية.

باء- استعراض التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية

١٧- قدم غريغ موخيبر، رئيس شعبة التنمية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في المفوضية، تقريراً محدثاً عن الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بإحياء الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية. وبادرت المفوضية، بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية في بداية عام ٢٠١١ بوضع برنامج شامل لإحياء الذكرى وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٥ وقرار الجمعية العامة ٢١٩/٦٥. وبرز عدد من التطورات الهامة والمبادرات الرائدة، منها: بيان مشترك أصدرته تسع هيئات معاهدات لحقوق الإنسان يشدّد على أهمية الحق في التنمية في عملها؛ وبيان مشترك أيدته ١٧ من هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بشأن الحاجة إلى اتباع سياسة مُتسقة في تنفيذ الحق في التنمية والشراكة الدولية من أجل التنمية؛ وتخصيص المجلس الاقتصادي والاجتماعي جزءاً من دورته الموضوعية إلى النظر في الحق في التنمية وصلته بالشراكة العالمية من أجل التنمية. وترأست المفوضة في مقرّ الأمم المتحدة بنيويورك، مناسبة خاصة في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ ألقى أثناءها كلمات كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الأولى والثانية والثالثة التابعة للجمعية العامة. وشددوا جميعاً على أهمية اتساق السياسات في إعمال الحق في التنمية والشراكة العالمية من أجل التنمية القائمة على الدعائم الثلاث للأمم المتحدة: الأمن والسلم، والتنمية وحقوق الإنسان. وأصدرت المفوضية أيضاً العديد من المواد الدعائية وشريط فيديو لزيادة التوعية بالحق في التنمية ودعمه. وفي الختام، أكد مواصلة المفوضية بذل جهود مخلصة والتزامها بدعم إعمال الحق في التنمية ودعم الفريق العامل دعماً كاملاً.

١٨- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٥، قدمت رئيسة - مقررة الفريق العامل تقريريْها (A/HRC/WG.2/12/2 و12/3)، اللذين يتضمّنان على التوالي الورقات الواردة من الحكومات ومجموعات الحكومات والمجموعات الإقليمية، فضلاً عن الإسهامات الواردة من الجهات الأخرى المعنية. وفي المجموع، وردت ١٣ ورقة من الدول الأعضاء ومجموعات الدول (الاتحاد الأوروبي وباراغواي والبرتغال وتايلند وغواتيمالا وقطر والكاميرون وكندا وكوبا ومصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وهولندا واليابان)؛ ووردت ١٤ ورقة من جهات معنية أخرى. وركزت الرئيسة - المقررة على التعليقات العامة المقدمة بشأن نشاط فرقة العمل وعلى سُبل المضي قدماً. وأشارت إلى أن التعليقات الواردة تختلف اختلافاً شديداً في تقييم نوعية نشاط فرقة العمل، وتوجّهاتها واستنتاجاتها وتوصياتها. ومن أبرز النقاط أن العديد من الورقات اعترض على إعادة صياغة نطاق الحق في التنمية ومحتواه، والاعتراض بصفة خاصة على المغالاة في التركيز على المسؤوليات الوطنية، وإهمال المفهوم

الأساسي للتعاون الدولي. وينبغي للمعايير أن تتناول أسباب التفاوت الهيكلية وبالتالي المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية عادلة على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بالمعايير والمعايير الفرعية، أشارت بعض الورقات إلى أنها تشكل قاعدة سليمة لتفعيل الحق في التنمية، بيد أنها ركزت على الحاجة إلى تعزيز العمل وتحسينه، وتطبيقه على جميع الدول الأعضاء، لا على الدول النامية فقط. وأعربت ورقات عن القلق إزاء إمكانية استخدام مؤشرات لرصد الدولة على الصعيد الوطني. وأشارت ورقات إلى أن المعايير الحالية ينبغي أن تشمل قضايا مهمة لجميع الجهات المعنية (أي الشعوب التي تُمنح الحق في تقرير المصير). ومن المسائل المثارة الأخرى في الورقات ضرورة التركيز على المستوى الوطني وعلى الفرد، وأهمية تلقي إسهامات من المجتمع المدني بشأن المعايير، وضرورة تحسين التوازن بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند تحديد المعايير الفرعية أيضاً. وغطت الورقات كذلك مسألة إدماج الحق في التنمية وتعميم منظوره وإجراء مشاورات مع المؤسسات الإقليمية. وفيما يتعلق بسُبُل المضي قدماً، تراوح موقف الورقات بين الإعراب عن الدعم لصياغة صك ملزم قانوناً والاعتراض على هذه الفكرة، والدعوة إلى اتباع نهج تدريجي وتسلسل منطقي، بينما شددت ورقات أخرى على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن محتوى الحق في التنمية وتوضيح المسؤوليات الفردية والجماعية للدول على الصعيد الدولي.

١٩- وفي النقاش الذي أعقب ذلك، تناولت الكلمة قطر ومصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) والنرويج. وشددت على أن إعمال الحق في التنمية يتضمن أموراً منها تعميم منظور حقوق الإنسان في عملية التنمية، من أجل زيادة تحسين قدرة الدول على كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان كافة. وبإمكان برنامج عمل الحق في التنمية أن يعزّز الجهود الرامية إلى زيادة تقريب حقوق الإنسان من التنمية. وفي هذا النهج، يتمثل العنصر الأساسي في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية وحقوق النساء والأطفال. وأيدت اليابان والنرويج نهج اعتبار نتائج نشاط فرقة العمل وكذلك المناقشة المنظمة بشأن التجميع، وأعربتا عن الاعتقاد بأن نشاط فرقة العمل يُعْتَبَرُ أساساً متيناً لإنعام النظر في العمل المستقبلي. وأشارت مصر إلى أنها ستقدم تعليقات على عمليات التجميع في المناقشات التالية بشأن المعايير، بيد أنها أوضحت ذلك في وثيقة إسهام حركة عدم الانحياز المشار إليها في ورقة واحدة رغم أن الحركة تضمّ أكثر من مائة دولة عضو. وأوضحت الأمانة أن الممارسة المعهودة هي إدماج ملخصات توليفية للورقات في التقارير الحكومية الدولية، تسترشد أيضاً بقواعد الجمعية العامة بشأن الوثائق والحدود القصوى لعدد الكلمات. وتتاح الورقات الأصلية على الموقع الشبكي للمفوضية وفقاً لطلب الفريق العامل[٢].

(٢) انظر http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/12thSession.aspx.

١- توحيد الاستنتاجات

٢٠- أشارت مصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) إلى توحيد الاستنتاجات المتعلقة بالشراكة الدولية في مجال التنمية ودرجة اتساقها مع الحق في التنمية ومدى وجوب تعميم منظور الحق في التنمية. وأفادت بعدم تناول المنظور الدولي بشكل كاف في الاستنتاجات. وعندما يتعلق الأمر بالمسؤولية الوطنية مثلاً، فهي لا تتحقق دون الإشارة إلى القواعد التجارية أو القدرة على تحمل أعباء الديون. وهذه المسألة أساسية لضمان الإمساك بزمام الخطط والاستراتيجيات الوطنية الإنمائية. وهناك مشاكل أيضاً تتعلق بالقدرة على تحمل أعباء الديون، وكيفية معالجة مشاكل الدول النامية المتضررة من الأزمات المالية التي انطلقت من البلدان المتقدمة. وثمة حاجة إلى حيِّز سياسات لتنفيذ الالتزامات الوطنية والتمكين بدلاً من إقامة علاقات بين الجهة المانحة والجهة المتلقية. وقُدّم الردّ المفصَّل على توحيد الاستنتاجات وحُمِّلَ على الموقع الشبكي للمفوضية[٣].

٢١- وأوضح الاتحاد الأوروبي، في تعليقاته على توحيد الاستنتاجات، موقفه القائم على أنّ لكل بلد مسؤوليته الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن الدول هي التي تحوّل الحق في التنمية من التزام إلى ممارسة إنمائية. وكما ورد في الوثيقة الختامية لاجتماع مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في نيويورك، "ينبغي دعم الجهود المبذولة من أجل التنمية على المستوى الوطني عن طريق تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية تُكَمِّل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية". وأشار الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أن الفقر مفهوم أوسع نطاقاً من عدم كفاية الدخل ويتطلب، كما ورد ذلك في المادة ٨ من الإعلان العالمي بشأن الحق في التنمية، "تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل". ويتضمّن أيضاً حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية، اللذين يسهمان في تمكين الأفراد وانتشال الناس من الفقر. وشارك الاتحاد الأوروبي فرقة العمل الرفيعة المستوى رأيها القائل إن الأهداف منفصلة عن إطار حقوق الإنسان ورحّب بالجهود التي تبذلها المفوضة السامية لتعزيز الترابط بين الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى النظر في فعالية المساعدة، التي تتضمن حق الدول كذلك وواجبها في صياغة سياسات ترمي إلى إقامة الحكم الرشيد واستمرار تحسين رفاه جميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة وتوزيع المنافع بصورة عادلة وشفّافة. وينبغي للبلدان المتلقّية أيضاً أن تتصدى للفساد وأن تسعى لإرساء السلام. ومن وجهة نظر البلدان المانحة، ينبغي أن تُوجَّه المساعدة المُقَدَّمَة إلى المؤسسات الرئيسية بمشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة. وسيُيَسِّر استنباط إطار أو نموذج شامل مشاركة منظمات مثل منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وأُشير أيضاً إلى الشراكات الإقليمية وإلى التعاون بين بلدان الجنوب واتساق السياسات والحوافز، والحاجة إلى إرساء حكم رشيد على الصعيدين الوطني والدولي.

(٣) المرجع نفسه.

٢٢- وألقت بيانات كل من الجزائر وسري لانكا والفلبين وكوبا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية ومراقب عن المجلس الهندي لأمريكا. واقتُرِحَ أن يشمل العمل مستقبلاً إسهامات من المجتمع المدني ومن القطاع الخاص. فقد أدت الأهداف الإنمائية للألفية إلى حدوث توافق في الآراء على الصعيد العالمي ومن المهم عدم تكرار العمل الذي أنجزته محافل أخرى. وقُدمت مقترحات تتمثل بصفة خاصة في إمكانية إدراج توصيات الفريق العامل في عملية الأهداف الإنمائية للألفية، وفي جدوى النظر في أفضل الممارسات في الشراكات العامة/الخاصة بشأن الحق في التنمية. وضمت وفود أصواتها إلى الاتحاد الأوروبي فيما ذهب إليه من أن المسؤولية الأساسية عن تهيئة بيئة ممكنة وطنية ودولية تقع على عاتق الدول. ومع ذلك، من المهم النظر في كيفية تأثير الإجراءات الوطنية في الإجراءات الخارجة عن ولاياتها القضائية. واستفسرت الوفود عن كيفية ضمان عدم فرض شروط بموجب الاتفاقات الثنائية. وفيما يتعلق بنموذج الإبلاغ، رأت وفود عديدة أن هذه الخطوة سابقة لأوانها نظراً لعدم وضوح ما هي الجهة المبلِّغة والجهة المُبلَّغة وسبب ذلك. وبالإمكان استحداث آلية إبلاغ في وقت لاحق وينبغي توسيع نطاق المناقشات بحيث تتجاوز منظومة الأمم المتحدة. وشدد بعض الوفود على أهمية استفادة البلدان النامية من الموارد ومشاركتها في اتخاذ القرار. ونوّه أحد الوفود بالحاجة إلى إرساء نظام دولي ديمقراطي وعادل والتركيز على الشروط اللازمة لجعل ذلك ممكناً. وأشار وفد آخر إلى أن الحق في التنمية يقوم على الموازنة بين البعدين الوطني والدولي والأفراد والمجموعات والشعوب. ورأى وفد آخر أن الحق في التنمية فريد من نوعه، فهو النقطة التي تتقاطع عندها التنمية وتعزيز حقوق الإنسان كافة، وتجعلها متآزرة. وعلى سبيل المثال، روجعت سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي بسبب استنتاج إخفاق الجهات المتلقية في تحديد كيفية احترام حقوق الإنسان. ونوّه مراقب بالحاجة إلى الموازنة بين الاعتراف بحقوق الشعوب في تقرير المصير وحقوق الدول. وفي هذا السياق، أشار وفد إلى "ربيع الغرب" وإلى عمليات احتلال وول سْتريت. وأضاف أن إدراج البعد السياسي للحق في التنمية يتضمن جانباً حيوياً، لا من جانب الدول فحسب بل أيضاً من جانب الأمم والشعوب بوصفها متميزة عن المجتمع المدني. وأفادت سري لانكا بأن الحق في تقرير المصير في إعلان الحق في التنمية يُعرَّف في السياق التاريخي لإنهاء الاستعمار ويشمل ممارسة حق الشعب في التحكم في ثرواته وموارده الطبيعية، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

٢- معايير الحق في التنمية والمعايير الفرعية التنفيذية

٢٣- رأت النرويج أن فرقة العمل قد أوجدت توازناً جيداً بين المسؤولية الوطنية والتعاون الدولي في صياغة المعايير والمعايير الفرعية. وسيكون إعمال الحق في التنمية صعباً دون الالتزام بتهيئة بيئة ممكنة على الصعيدين الوطني والدولي. ورأت وفود أن بعض المعايير عُرِّفت بطريقة ضيقة جداً فيما يتعلق بالمؤشرات وعُرِّفت أخرى بطريقة فضفاضة للغاية. ويمكن بذل مزيد

من الجهود لمواصلة استكشاف موارد البيانات الممكّنة لرصد التقدم المحرز حيث يُفتقد ذلك حالياً. وجرى التركيز على دور حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في العملية الإنمائية. وفي هذا الصدد، ثمة إمكانية لتحسين مجموعة النتائج والمؤشرات الحالية، وجعلها أكثر مراعاة لنوع الجنس. وينبغي لنا أن ننظر أيضاً في تعزيز إدماج خطاب السياسات الإنمائية باستخدام مصطلحات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لجنة المساعدة الإنمائية، التي ستمكن من التقريب بين ثقافة حقوق الإنسان والتنمية. واقتُرح استخدام مفاهيم مثل "الأثر المرجو" و"النتيجة المرجوّة"، بدل استخدام المعايير والمعايير الفرعية، لجعل النتائج المرجوّة أو المعايير الفرعية أكثر اتساقاً، حتى تنقسم النتائج المعقدة التي كانت تتألف من عناصر إبلاغ عديدة. وسيساعد ذلك مساعدة وافية على رصد الحق في التنمية، ودعمه عن طريق إعداد خطوط أساسية لرصد التقدم.

٢٤- وقدمت مصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) عرضاً لآراء الحركة بشأن إمكانية مراجعة وتحسين المعايير والمعايير الفرعية التنفيذية بالمقارنة مع مواد محددة من الإعلان لكفالة تغطية جميع جوانبها وتحديد الثغرات التي قد تتطلب استنباط معايير ومعايير فرعية إضافية، بما في ذلك بالتفكير المناسب في البعد الدولي. وصاغت الحركة محدّداً عدداً من المعايير والمعايير الفرعية. واقترحت كذلك صياغة جديدة تتناول عدداً من المجالات المثيرة للقلق. ومن هذه المجالات، على سبيل الذكر لا الحصر، إدراج الحق في التنمية؛ بصفته قاعدة قانونية على الصعيدين الوطني والدولي في المؤسسات والآليات والتشريعات والسياسات؛ وتعميم مراعاة منظور الحق في التنمية في جميع المحافل الإنمائية والمتصلة بالتنمية؛ ومشاركة البلدان النامية الكاملة في صنع القرار الدولي؛ واستنباط ترتيبات وأساليب تنفيذية وتطبيقها في مجال التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعمال الحق في التنمية؛ ووضع آليات للوفاء بالالتزامات الدولية لدعم البلدان النامية، بما في ذلك في مجالات التمويل والتكنولوجيا، والتجارة والابتكار وتغير المناخ والتنمية المستدامة؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصفته مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب؛ ووضع آليات دولية للتخفيف من أعباء الديون؛ وإزالة العوائق الدولية التي تحول دون استغلال البلدان النامية حيز سياساتها لتحديد الأهداف والسياسات الإنمائية وتنفيذها؛ ووضع آليات تقييم للوقوف على مدى إدراج واحترام الحق في التنمية في إجراءات الأمم المتحدة المتصلة بالتنسيق في مجال التنمية؛ والحكم الرشيد على الصعيد الدولي.

٢٥- واعتبر الاتحاد الأوروبي أن أعمال فرقة العمل تمثل أساساً جيداً لإعمال الحق في التنمية. ومع ذلك، تظل أعمالاً غير كافية وبحاجة إلى استكمالها. ويقوم موقف الاتحاد الأوروبي على الدعوة إلى تعزيز الخبرة نظراً إلى أنه سيكون من الصعب على الفريق العامل تقييم المعايير والمعايير الفرعية، بسبب حدود ما يمكن إنجازه في إطار الفريق العامل. وفيما يتعلق بالمحتوى، ثمة إحساس بالحاجة إلى تقييم المعايير الفرعية للوقوف على مدى تغطيتها مضمون كل معيار. واستفسر الاتحاد الأوروبي أيضاً عن مستويات المسؤولية الثلاثة

وفقاً لما حددته فرقة العمل. ورداً على المقترح الذي قدمته حركة عدم الانحياز بإدراج المعايير في مواد الإعلان، ذكَّر الاتحاد الأوروبي بوجوب استناد الأعمال إلى معايير تضعها فرقة العمل الرفيعة المستوى، على ألا ترمي هذه الأعمال إلى استحداث مجموعة من المعايير الجديدة تماماً.

٢٦- وتحدثت ألمانيا والبرازيل والجزائر وزمبابوي وسري لانكا والسنغال (نيابة عن المجموعة الأفريقية) والصين والفلبين وكوبا وكوت ديفوار والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وموريشيوس والنرويج والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك المراقب عن المجلس الهندي لأمريكا، عند مناقشة المعايير والمعايير الفرعية والمؤشرات، ولا سيما عند تناول مسألتي الهيكل والمنهجية المزمع اعتمادهما لتقييم المعايير أثناء الدورة. وأيد بعض الوفود رأي حركة عدم الانحياز مشيراً إلى ضرورة أن تحقق المعايير التوازن بين المسؤوليات الوطنية والدولية والحفاظ على صلة قوية بالإعلان، بينما اتفقت وفود أخرى مع الاتحاد الأوروبي على وجوب توسيع نطاق النقاش ولزوم أن يكون أساس النقاش هو تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالمعايير، وليس الإعلان. وأثناء هذه المناقشة، أشارت الوفود إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٥ وكيفية وجوب تفسيره في أي مداولات قادمة بشأن المعايير. وأشارت وفود قليلة إلى عدم أهمية تحديد نقطة الانطلاق طالما نوقشت المعايير واعتُبر الإعلان خلفية ووثيقة تأسيسية. واعتُبر أن المعايير تشكل عمليةً قيد التنفيذ تخضع لمداولات الفريق العامل وقابلة للتنقيح والتغيير. وأشار أحد الوفود إلى وجوب تركيز الاستعراض على الصعيد الوطني، وعلى منح الأولوية إلى مسائل الشفافية والمساءلة وتمكين النساء والفئات الضعيفة. واقترح إلغاء المعايير المتعلقة بنقل التكنولوجيا والمساعدة الدولية والمعايير الفرعية المتعلقة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأفاد أحد الوفود بأن الحق في التنمية يتضمن حرية العيش الكريم بمنأى عن الفاقة والخوف. وبسبب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، شهدت جميع البلدان النامية تدابير ضريبية وسياسات تكيف هيكلي قاسية. ويلزم أن يُنظر إلى الحق في التنمية من هذا المنطلق، في عالم يشهد تحولاً نحو العولمة. وحثت وفود على توخي الحذر في صياغة المعايير الفرعية، التي ينبغي أن تستخدم لقياس التقدم المحرز وألا تُقرأ كإعلان سياسي. ونوّه ممثلو المجتمع المدني بلزوم الإشارة إلى النساء والتمييز الهيكلي، وضرورة أن تعكس المعايير الحالية القاعدة الأساسية اعتماد مزيد من لغة حقوق الإنسان والتركيز على البيئة الممكنة للتنمية.

٢٧- وأكدت رئيسة - مقررة الفريق العامل ضرورة النظر في المعايير والمعايير الفرعية التي أعدتها فرقة العمل مقارنة بالإعلان لكفالة بقائها وفية لروح صائغي الإعلان ونيتهم، اللتين تمثلان المرجع الأساسي.

٣- استنتاجات وتوصيات فرقة العمل، وبخاصة فيما يتعلق بمقترحات مواصلة الإجراءات المتعلقة بالمعايير والمجالات المواضيعية للتعاون الدولي من أجل دراسة وتعميم منظور الحق في التنمية

٢٨- فيما يتعلق بمواصلة الإجراءات المتعلقة بالمعايير، أشارت رئيسة - مقررة الفريق العامل إلى وجوب استنباط منهجية تتناول كيفية تحسين المعايير، وكذلك الآليات التي يمكن أن تُقترح للعمل فيما بين الدورات لهذا الغرض. وجاء في تعليق الاتحاد الأوروبي واليابان أن الفريق العامل حرم نفسه من الفرقة العاملة وخبرتها مما أعاق عمله. واقترحت مصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) أن تواصل الرئيسة - المقررة النظر في المعايير والمعايير الفرعية بعقد مشاورات غير رسمية فيما بين الدورتين مع الدول ومجموعات الدول ومع الجهات المعنية الأخرى التي قدمت ورقات. وأضاف مشاركون آخرون أن المناقشات المتعلقة بعمليات التجميع والمعايير لم تكن موضوعية بما فيه الكفاية، بسبب عدم مشاركة المؤسسات والمنظمات الدولية، وكان على أعضاء فرقة العمل تقديم إفادات بشأن عملية التجميع وقد استحسنوا تمديد ولاية فرقة العمل أو الاعتماد على مجموعة من الخبراء لزيادة تحسين المعايير.

٢٩- وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية للتعاون الدولي التي سينظر فيها الفريق العامل، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن تقرير فرقة العمل تجاوزه الزمن فيما يتعلق بالعديد من المسائل المواضيعية. وطلب إلى الأمانة تقديم قائمة بالأحداث والمؤتمرات والاجتماعات القادمة، التي تكون نتائجها ذات صلة بالفريق العامل، كمتابعة برنامج عمل اسطنبول. وأشارت مصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) إلى الآراء الأولية التي قدمتها فيما يتصل بهذه المسألة وأكدت مجدداً الحاجة إلى تحديد جوانب تتصل بالتعاون الدولي، نظراً إلى أن العناصر المشار إليها في تقرير فرقة العمل لا تندرج بوضوح في إطار التعاون الدولي. فقدمت الأمانة قائمة تبين الأحداث الرئيسية القادمة للأمم المتحدة.

٣٠- وفيما يتعلق بتعميم منظور الحق في التنمية، اتفقت مصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) مع فحوى استنتاجات فرقة العمل وتوصياتها. ومع ذلك، اقترحت تقييم الأثر في إطار منظومة الأمم المتحدة لمعرفة مدى إدراج الحق في التنمية في البرامج على الصعيد القطري والعوائق الناجمة عن الولايات المؤسسية القائمة. وتمثَّل المقترح الآخر في تحديد وجمع الأحكام ذات الصلة بالحق في التنمية في صكوك حقوق الإنسان الحالية. وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، أبدت اعتقادها في أن ذلك سيقصر النقاش على المسؤولية الوطنية. وفضلاً عن ذلك، فهي عملية طوعية قد لا تود جميع الدول أن تعكسها في عمليات استعراض الأقران التي تقوم بها. وثمة حاجة إلى مزيد من الأعمال للوقوف على كيفية إدراجها في الاستعراض الدوري الشامل. وأيد أحد المتحدثين رأي حركة عدم الانحياز، مضيفاً أنه ينبغي أن يُدرج الحق في التنمية في عمل الأونكتاد والأونكتاد الثالث عشر، المزمع عقده في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات

٣١- اعتمد الفريق العامل بتوافق الآراء في اجتماعه الأخير المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الاستنتاجات والتوصيات التالية، وفقاً لولايته:

الاستنتاجات

(أ) أحاط الفريق العامل علماً بتقريري الرئيسة – المقررة (A/HRC/WG.2/12/2 و12/3) المقدمين وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٥؛

(ب) وأعرب الفريق العامل عن تقديره لجميع الجهات التي شاركت بورقاتها وإسهاماتها، وإلى الرئيسة – المقررة لتقديم تقريريها المشار إليهما في الفقرة السابقة؛

(ج) ورحّب الفريق العامل بمشاركة المفوضة السامية لحقوق الإنسان في جلسته الافتتاحية، مما يبرهن على التزامها بتعزيز واحترام إعمال الحق في التنمية وبتعزيز دعم الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لهذا الغرض، بما يتسق مع قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨؛

(د) وسلّم الفريق العامل بجهود المفوضية في إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، الذي يرمي إلى تعميم منظور الحق في التنمية والتوعية به؛

(هـ) وبعد النظر في الوثيقتين A/HRC/WG.2/12/2 و12/3، المقدمتين عملاً بالقرار ٢٥/١٥، سلّم الفريق العامل بضرورة مواصلة دراسة ومراجعة وتنقيح معايير الحق في التنمية والمعايير الفرعية التنفيذية الواردة في الوثيقة A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2؛

(و) وسلّم الفريق العامل أيضاً بالحاجة إلى مساهمة الخبراء، وشدّد في هذا السياق على أهمية زيادة إشراك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسساتها ذات الصلة وسائر المؤسسات والمحافل المتعددة الأطراف، والجهات المعنية.

التوصيات

(أ) دعا الفريق العامل الحكومات ومجموعات الحكومات والمجموعات الإقليمية وسائر الجهات المعنية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسساتها، وكذلك سائر المؤسسات والمحافل متعددة الأطراف ذات الصلة إلى تقديم مزيد من التعليقات والمقترحات المفصلة بشأن معايير الحق في التنمية والمعايير الفرعية التنفيذية وفقاً للاستنتاج (٥)؛

(ب) وطلب الفريق العامل إلى المفوضية أن تتيح على موقعها الشبكي، وكذلك في الدورة القادمة للفريق العامل في شكل ورقتيْ غرفة اجتماع، جميع الورقات المقدمة من الحكومات ومجموعات الحكومات والمجموعات الإقليمية وكذلك إسهامات الجهات المعنية الأخرى؛

(ج) ودعا الفريق العامل الرئيسة – المقررة إلى عقد مشاورات غير رسمية مع الحكومات ومجموعات الحكومات والمجموعات الإقليمية والجهات المعنية ذات الصلة وإلى تقديم تقرير وفقاً لذلك إلى الدورة القادمة للفريق العامل.

٣٢- وعقب اعتماد الاستنتاجات والتوصيات، أعربت مصر (نيابة عن حركة عدم الانحياز) عن الأسف لعدم تمكن الفريق العامل من الاتفاق بشأن صياغة تشير إلى ولاية الفريق العامل وإلى إعلان الحق في التنمية كأساس لتقييم معايير الحق في التنمية والمعايير الفرعية التنفيذية، وتلتزم حركة عدم الانحياز بالمضي قدماً بهذه العملية وشددت على أهمية المسؤولية والمساءلة المتبادلتين في هذه الحقبة التي تشهد أزمات عديدة. وذكّرت حركة عدم الانحياز بوجوب استخدام معايير الحق في التنمية والمعايير الفرعية التنفيذية، حال مراجعتها وإقرارها، في إعداد مجموعة من المعايير الشاملة والمتسقة لإعمال الحق في التنمية، كأساس لصك قانوني ملزم يتسق مع خريطة الطريق التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/٤ والقرارات التالية، وآخرها القرار ٢٦/١٨. وأعربت حركة عدم الانحياز عن دعمها للدعوة إلى إدماج الجوانب المتعددة الأطراف للحق في التنمية إدماجاً كاملاً، بصيغتها الواردة في إعلان الحق في التنمية، في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية وكذلك في العمليات الرئيسية مثل متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، والأونكتاد الثالث عشر، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (ريو+٢٠)، والاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات وجدول أعمال التنمية للأمم المتحدة إلى ما بعد ٢٠١٥.

٣٣- ونوّه الاتحاد الأوروبي بأهمية أن تواصل عملية تحسين ومراجعة المعايير الفرعية للحق في التنمية ومراعاة جميع الوثائق ذات الصلة، وألا تقتصر على إعلان الحق في التنمية.

٣٤- وقدمت السنغال (نيابة عن المجموعة الأفريقية)، شكرها إلى الوفود على ما توصلت إليه من توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات، بيد أنها اعتبرت أن هذه الاستنتاجات والتوصيات ضعيفة وأعربت عن الأمل في أن تساعد مع ذلك على المضي قدماً بعملية المعايير والمعايير الفرعية التنفيذية، وأن تكون النتيجة النهائية إعمال الحق في التنمية.

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب الرئيس - المقرر.

٣- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٤- استعراض التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية.

٥- اعتماد الاستنتاجات والتوصيات.

٦- اعتماد التقرير.

Annex II

[English only]

List of attendance

States Members of the Human Rights Council

Angola, Austria, Bangladesh, Belgium, Botswana, Burkina Faso, Chile, China, Congo, Costa Rica, Cuba, Czech Republic, Djibouti, Guatemala, Hungary, India, Indonesia, Italy, Jordan, Mauritius, Mexico, Norway, Peru, Philippines, Poland, Qatar, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Saudi Arabia, Senegal, Spain, Thailand, United States of America, Uruguay

States Members of the United Nations

Albania, Argentina, Algeria, Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Bulgaria, Colombia, Côte d'Ivoire, Denmark, Egypt, El Salvador, Ethiopia, France, Georgia, Germany, Greece, Honduras, Iran (Islamic Republic of), Ireland, Japan, Korea (Republic of), Morocco, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, Pakistan, Democratic People's Republic of Korea, Portugal, Rwanda, Serbia, Singapore, Slovenia, South Africa, Sri Lanka, Sudan, Syrian Arab Republic, Sweden, Tunisia, Turkey, United Kingdom, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Zimbabwe

Non-member States represented by an observer

Holy See, Palestine

United Nations funds, programmes, specialized agencies and related organizations

United Nations Children's Fund (UNICEF), United Nations Development Programme (UNDP), World Intellectual Property Organization (WIPO)

Intergovernmental organizations

African Union, European Union

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

General

CIVICUS, Indigenous Peoples and Nations Coalition, International Centre for Trade and Development, International Council of Women

Special

African Commission of Health Promoters and Human Rights (CAPSDH), Al-Hakim Foundation, Apprentissage sans Frontières, Asian Forum for Human Rights and Development, Associazione Comunitá Papa Giovanni XXIII, Daughters of Charity, Dignity International, New Humanity

Roster

Association World Citizens, Friedrich Ebert Stiftung Foundation, Indian Council of South America

Other non-governmental organizations

Good Neighbours International, Organisation Internationale pour le droit à l'éducation et la liberté (OIDEL), People's Health Movement, Reso-Femmes International